



من اليمين: فيصل الصراف وفضل العبيدي وجمال الخلب ومحمد الزنكوي ومحمد العطار ويعقوب حلاوة وخالد الحمدان وحمد العدوانى واحمد القلاف واحمد العوض ووليد السلطان (قاسم باشا)

حضوراً إلى ديوانية «الأنباء» لعرض مشكلتهم وأكدوا أنهم حصلوا على جميع موافقات الجهات المعنية بأحقية مطالبهم

## أساتذة «الفنون الموسيقية» لوزير التربية: «عطنا حقنا» في الكادر الخاص

محمد الزنكوي لـ «الأنباء»: مقاعد الإبتعاث تراجعت والوضع بات مبهماً



محمد الزنكوي

حدث الأستاذ محمد الزنكوي عن مشكلة أخرى تواجه حقوق أساتذة المعهد العالي للفنون الموسيقية، لا يحصلون عليها، وقال موضحاً: مقاعد الإبتعاث التي تحصل عليها من الوزارة كانت تتراوح بين 7 و 8 مقاعد وبدأت تقل تدريجياً إلى أن وصلت اليوم إلى مقعدين سنويًا، وأصبح أحدهم ماجستير والآخر دكتوراه، ومع أن الإدارة في المعهد العالي للفنون الموسيقية أرسلت الوزارة إلا أنه لم يصلنا الرد منها حتى الآن، وفي حال ظل الأمر على ما هو عليه بهذه الطريقة حتى شهر فبراير فقد «تروح

المستشارين المتواجدين عند الوزير قالوا إن أوراقنا سليمة وحقنا أن ننقل من الكادر العام إلى الخاص. وكانت خلاصة مقاعد الإبتعاث هذا الاجتماع «الودي وغير الرسمي مع الوزير» أنه أكد أنه معنا وليس ضدنا وأعطانا وعوداً وقال أنه في شهر يناير الجاري سيخلص الموضوع، واحترمتنا كلمته طوال هذه الفترة ولم نخر الموضوع حتى الآن في مواقع التواصل الاجتماعي احتراماً لكلمته لنا.



وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي

سماح جمال  
حضر عدد من أساتذة المعهد العالي للفنون الموسيقية إلى جريدة «الأنباء» لعرض مشكلتهم على الرأي العام بعدما طال انتظارهم لبيت فيها على حد تعبيرهم، وتوحدت مطالب الحضور في جملة واحدة لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي: «عطنا حقنا» في التحويل من الكادر العام إلى الكادر الخاص. ولفت الأساتذة إلى أن الدفعات السابقة عليهم والذين خرجوا في نفس الجامعة بنفس التخصص حصلوا على التحويل إلى الكادر الخاص، أما هم فما يتعرضون له حالياً بعد سابقة لم تحدث من قبل، مؤكداً حصولهم على موافقة اللجنة المالية في مجلس الأمة وجميع الجهات الرسمية في الدولة ويحاجون فقط إلى توقيع الوزير. وفيما يلي نص الحوار الذي دار في ديوانية «الأنباء» مع الأساتذة الحاضرين:

استوفينا كل شروط الدرجات والشواغر الوظيفية وننتظر فقط توقيع الوزير

حصلنا على موافقة اللجنة المالية في مجلس الأمة والقرارات موجودة ومطبوعة ومحتاجة فقط لتوقيع الوزير

لا توجد شهادات مزورة لأي منا وبالتالي لا يوجد مسوغ قانوني لمنع أو رفض طلبنا

الدفعات السابقة لنا حصلت على الكادر ولا نعرف سبب مشكلتنا

هذه سابقة لم تحدث من قبل فنحن لم نطالب بشيء غير موجود

لماذا يعني انتقالكم من الكادر العام إلى الكادر الخاص؟  
● نحن مدرسو ثانوية وبيكالوريوس في المعهد العالي للفنون الموسيقية، والطلاب الذين نخرجهم يكون أول راتب لهم أكبر منا، ونحن لسنا موجودين تحت بند معين والتعيين يكون أول معاش 930 دك، ومن يتخرج يكون راتبه أكثر من 10 سنوات الذي درسه، ودفعتنا في «الداخلية» أصبحوا رواداً، ومن عملوا في وزارة التربية أصبحوا موجهين، ورواتبهم من الفئتين الأولى والثانية، أما نحن فمزال راتبنا ألفاً ومائتي دينار وهو متزوج وعنده أولاد، وحتى عندما نذهب لبعثة على حساب الدولة لا نأخذ راتبين، ولا يوجد لدينا كادر وما نطالب به أن تتم مساواتنا بأصدقائنا الذين قبلنا، وهل يعقل أن يستمر الموظف في عمله لأكثر من 10 سنوات دون أن يحصل على ترقية، ولا يحق لنا أن ننسك رئاسة قسم ولا وكيلاً ولا يحق لنا المشاركة في الرابطة أو التصويت لأحد المرشحين فيها ليمثلني، وبالتالي هذا يخالف سياسة الدولة في تكوين الوظائف بالكوادر الكويتية المؤهلة. وعندما خاطبنا المسؤولين في الوزارة وطلبنا منهم حلاً لمشكلتنا كانت إجابتهم «ادعوا ربك»، والوزير كان رده في إحدى المرات علينا «أنت أمك مو داعيتك»، ولا يجب أن نغفل هنا نقطة مهمة وهي أن الأمور إذا سارت على نفس هذا المنوال فسوف يترك ذلك إلى مرحلة يخلو فيها المعهد من الكوادر الوطنية.

خاطبنا المسؤولين في الوزارة وطلبنا منهم حلاً لمشكلتنا فكانت إجابتهم «ادعوا ربك» والوزير كان رده في إحدى المرات علينا «أنت أمك مو داعيتك»

بعض زملائنا في نفس المشكلة كانوا في بعثات على نفقة الدولة

أول راتب للخريج من تحت أيدينا أكبر من راتبنا!

لماذا لم يتخاطب المعهد العالي للفنون الموسيقية بصورة رسمية مع الوزارة والمسؤولين فيها خاصة أنهم لا يوجد لديهم مانع وداعمون لمطلبكم؟  
● المعهد قام بمراجعتهم وتواصل معهم، وحتى عميد المعهد العالي للفنون الموسيقية د.رشيد البغلي بينه وبين الوزير د.حامد العازمي سألته عن موضوعنا فقال له: «لا تكلمنا عنه وتحدث عن المستشار في هذا الموضوع».

ما تفسيركم لطريقة التعاطي معكم بهذه الطريقة؟  
● بحكم أننا موظفين وتابعين لهذه الوزارة يحق لنا أن نتعاطى مع الموظفين وأن ندخل إلى الوزارة، ولكن هناك موظف أمن مختص يمنعنا من الدخول على الموظفين للسؤال عما حدث لمعادلاتنا أو شهادتنا ويطلبون منا إيداً وفي إحدى المرات ذهب أحد زملائنا بسال عن أوراقه وكانت كل الأقسام ترفض الرد عليه وأحد الأساتذة ذهب لمتابعة كتاب الترشيح وسال المستشار فقال إن الكتاب ليس عنده، مع العلم أن «الإدارية» قالوا أنه موجود عند هذا المستشار، وفي النهاية وبعد البحث وجدوه مقطوع في كيس جمعيّة تحت المكتب، ورغم أننا نعمل في دولة مؤسسات ونحترم إلى القانون فيها، ولكن هناك حالة من التعسف في استخدام السلطة، ولا توجد حالة تقبل لمطالبنا مع أننا حصلنا على كل

هل حاولتم التواصل مع الوزارة بصورة مباشرة؟  
● أجل حاولنا، ولكن للأسف برغم أننا أساتذة وحاصلون على شهادات علمياً كان يفترض أن يكون هناك احترام وتقدير في استقبالنا عندما نتعامل مع الوزارة، ولكن للأسف عندما يكون وكيل مساعد في «الإدارية» يرفض استقبالنا ويسكن الباب في وجهنا» نعتبر هذا الأمر بمنزلة تعنت في استقبالنا كموظفين تابعين للوزارة، وهذا الوكيل رغم أنه في نفس الوقت نائب رئيس أكاديمية الفنون قال إن الموضوع ليس عنده بل عند الوزير وعندما ذهبنا إلى مسؤولي الشؤون الإدارية رفضوا استقبالنا مبررين الأمر بأنه ليس مسؤوليتهم.

خلال هذه الفترة هل تم التواصل بينكم وبين الوزير بصورة شخصية؟  
● حاولنا مقابلة الوزير وكان الجواب دائماً بالرفض على طلبنا، ثم جمعنا لقاءً شخصياً معه وحاورناه وقال إنكم لا توجد عندهم موافقات من ديوان الخدمة المدنية فعرضنا عليه الموافقة، فرد بـ «بأن الموضوع في «الفتوى والتشريع»، وهنا كنا في حيرة من أمرنا وقلنا له إن

معين نكون أمام هذه المشكلة، وهناك أشخاص حصلوا على حقيهم في النقل، وبعد شهر تم إيقاف هذه التحولات، والتحويل من كادر إلى كادر يجب أن يستند إلى ما كان موجوداً في أماكن أخرى عمل فيها مثل جامعة الكويت التي كان يعمل فيها، ويتطلب ان تتبع لوائح وشروط باختلاف النظام المعمول به في المعهد بناء على حصول الأستاذ على درجة الماجستير وموافقة العميد ورئيس القسم المستندة إلى حاجة القسم، ونحن لدينا الموافقات من جميع الجهات الموجودة في الدولة وعميد المعهد العالي للفنون الموسيقية ورئيس القسم، ونحن نطالب بحقنا وأن تتم مساواتنا بزملائنا.

إذن لماذا موضوعكم متوقف طوال هذه المدة ولم يتم البت فيه؟  
● لدينا عدة تصورات لهذا الأمر، ومنها أن هناك أعداداً كبيرة إذا فتحنا الباب لها فستكون هناك تبعات مادية وغيرها مترتبة عليه، مع العلم أننا استوفينا الشروط في مسألة الشواغر الوظيفية والدرجات من قبل الجهات المختصة، وفي كل الأحوال يجب أن يعطي الوزير رأيه في الموضوع، خاصة أننا حتى موافقة اللجنة المالية في مجلس الأمة حصلنا عليها، والقرارات موجودة ومطبوعة ومحتاجة فقط توقيع الوزير.

إذا كنتم حصلتم على كل هذه الموافقات، فما السبب وراء تعليق الموضوع برأيكم؟  
● هناك من كان يرى أنه ربما تكون قضية الشهادات المزورة سبباً، ولكن هذه الحالة لا تنطبق علينا، فشهادتنا سليمة والوزارة تأكدت من صحتها والمكتب الثقافي في الأردن ولم تكن هناك عمليات تزوير وكذلك زملاؤنا الحاصلون على شهاداتهم من لندن، والجهات الرسمية لا يوجد لديها مسوغ قانوني لمنع أو رفض تحويلنا من الكادر العام إلى الخاص، ولكن بصرحة هناك حالة من الرضا وعدم

ما تعتقدون أن هناك خصومة بينكم وبين الوزير؟  
● لا توجد خصومة، وليس من مصلحة أحد أن تكون هناك خصومة بيننا.

ماذا تطلبون من الوزير من خلال صفحات جريدة «الأنباء»؟  
● نطالب فقط بـ«عطنا حقوقنا» وأن يتم الالتفات إلى المعهد العالي للفنون الموسيقية، ونتمنى أن يترك بصمة في المعهد بحل هذه المشكلة.



أساتذة المعهد العالي للفنون الموسيقية في ديوانية «الأنباء» ومعهم الزميل عبد الحميد الخطيب

### أسماء الحضور

- فيصل الصراف
- فيصل العبيدي
- جمال الخلب
- محمد الزنكوي
- محمد العطار
- يعقوب حلاوة
- خالد الحمدان
- حمد العدوانى
- أحمد القلاف
- أحمد العوض
- وليد السلطان